الوهم عند رواة الحديث

حقيـقته وأنـواعه وأحكامـه

أنس الجاعد[*]

الملخص

إن كتاب تقريب التهذيب الذي ألفه المحدث الكبير (أحمد بن علي بن حجر العسقلاني) يعد من أهم كتب الحديث التى تدرس حال الرجال الرواة الذين رووا الأحاديث في الكتب الستة ، وهو يختصر أقوال العلماء في سطر واحد ويعطي تقريرا كاملاً عن حال الراوي , ومن كلامه عن الراوي : ثقة له أوهام .

وإني في هذا المقال درست الوهم من كل جوانبه .

تعريفه : عرفته باللغة العربية وفي مصطلح الحديث مستعيناً بالأمثلة ، وبينت الحاجة إلى معرفة حقيقته .

وأقسامه : في الحروف وفي الأسماء وفي الجمل وفي الأحاديث .

وأحكامه : بينت وشرحت حكم كل نوع من أنواعه ، معتمداً على أقوال العلماء .

الكلمات المفتاحية: الوهم، الراوي، الحديث

[*] Dr., Gaziosmanpaşa Üniversitesi İlahiyat Fakültesi, anas.aljaad@gop.edu.tr

Delusion According To Hadith Scholars: Its Description, Types and Legal Decision

Abstract

Delusion/mistake in the eyes of the scholars of hadith The Takrib'ut Tehzib (Estimation of Refinement), authored by the grand scholar of Hadith Ahmet ben Ali ben Hadjer Al-Asqalani, is among the most important hadith books explaining the statuses of the narrators who had reported the hadiths in The Kutub-i Sitte (The Six Books of Hadith). Contemporary scholars have a big confidence in this work in explaining the status of a hadith reporter, because Ben Hadjer gives precise/enough information, just in a line, about the status of the reporter.

"This reporter is reliable but he has delusions," is from among his words about the reporters. In this study, I have explained "delusion" in its all aspects. I have explained it in its literary meaning and in its special meaning in the terminology of hadith with the lights of relevant examples. I have underlined the need to recognize this subject. Types of delusion: Delusion in the letters, names, sentences and hadiths The legal decision for delusion: I have explained and elucidated, relying on the words of scholars, the legal decisions for each and all types of delusion said above

Key Words: Delusion, Reporter, Hadith.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين , رب السموات ورب الأرض رب العرش العظيم , له الحمد ملء السموات والأرض , وملء ما بينهما وملء ما شاء من شيء بعد , له الحمد بحمد كل الحامدين وله الشكر بشكر كل الشاكرين .

أما بعد :

فمن الغريب أن هذا الموضوع القّيم الذي يعالج مسألة هامة في مصطلح الحديث ويحل مشكلة كبيرة في أسانيد الحديث ومتونها لم يكتب فيه أحد بل ولم يوضحه أحد , لا في كتب المصطلح ولا في كتب الرجال ولا في كتب العلل ولا غيرها , فلم أقف على أحد عرّف الوهم أو بّين أنواعه , أو بّين أحكاماً تخصه إلا بعض عبارات متناثرة ليست المقصودة لذاتها إنما كانت في معرض الدفاع عن أحد الرواة .

ومع أن الوهم أمر يقع به جميع المحدثّين , وهذا أمر طبيعي فالبشر غير معصومين عن الخطأ والزلل , ومع أن الوهم يستخدمه عامة المحدّثين في ألفاظهم وأحكامهم , وإذا نظرت في كتب الجهابذة من علماء الحديث سترى أن البخاري وابن حبّان وابن حجر والذهبي وأبا حاتم والعقيلي والعجلي والترمذي وجميع من كتب في الحديث يصفون بعض الرجال الرواة بالوهم .

مع كل ذلك كله لم يخصص أحد ممن كتب في المـصطلح بحثاً أو باباً في الوهم وأنواعه وأحكامه , ولم يكتب أحد فيه رسالة أو كتاباً مستقلاً .

كما أن علماء الجرح والتعديل والطبقات _وأعني من كتب منهم_ لم يكتبوا في ذلك أيضاً ولم يجمعوا من ُوصف بالوهم من الرجال في كتاب مستقل أو بحث أو كتاب خاص بهم مع العلم أنهم خصّصوا كتباً للثقات وكتباً للضعفاء , وكتباً للمختلطين وكتباً للمدلسين وللمرسلين وللطبقات وغير ذلك .

لذلك رأيت أن هذا البحث منسٌّي في كتبهم كتب المصطلح وكتب الطبقات , وفي كتب الأسانيد والمتون , وإن الناظر في هذا البحث وكذلك الباحث في هذا العلم (علم السنة) يعلم أن هذا الكتابة في هذا البحث يحلّ كثيراً من المشاكل التي تواجه الباحث , ويعالج كثيراً

من القضايا التي تستوقف الباحث عندها , فهو يعالج مشكلة في مصطلح الحديث وأخرى في الحكم على الحديث .

أولاً في مصطلح الحديث :

كما ذكرت آنفاً أنه لم يّوب أحد باباً في مصطلح الحديث , بل ولم يعرفه ويبين أحكامه أحد , وإننا في هذا المقال بتوفيق الله سنجعل الباحث يجد غايته ويجد أجوبة لأسئلته المتعلقة بالوهم وبالرجال الذين وصفوا به , ففيه يعرف حدّ الوهم , ويعرف الفرق بينه وبين الخطأ , والفرق بينه وبين العلة , ويعرف أنواع الوهم وأحكامه .

ثانياً في الحكم على إسناد الحديث :

أما المشكله الثانية : فهي مشكلة الحكم على إسناد الحديث الذي فيه راوٍ وصف بالوهم فإن الباحث إذا وجد في سند الحديث راوياً وصف بالوهم استوقفه ذلك فيقف عاجزاً عن إتيانه بحكم دقيق لصحة إسناد الحديث أو ضعفه , فكثيراً ما نجد من زملائنا الطلبة يضعفون الحديث في مثل هذه الحالة ويقولون لم أقف على متابع , هذا إذا كان الراوي صدوق ويوهم , أما إذا كان الراوي ثقة ويوهم فالناس اتجهوا في ذلك إلى فريقين : فريق يقبل الاحتجاج به , وفريق لا يقبل الاحتجاج به احتياطاً , ومع ذلك يبقى في النفس ريبة من الحكم على الحديث , وهاهنا سيجد الباحث ما يغنيه عن البحث الطويل ويستطيع بعد ذلك أن يحكم حكماً دقيقاً على إسناد الحديث , والله تعالى أعلم .

حقيقة الوهم وتعريفه

إن كل نفس خلقها الله سبحانه وتعالى وأوجدها هي نفس معرضة للخطأ في القول والفعل والكتابة والفهم وغير ذلك إلا من عصمهم الله كالأنبياء والمرسلين عليهم

الصلاة والسلام , أما غيرهم فيخطئ ويصيب , ويتقن ويـــغلط , قال ρ : (**كل ابـــن آدم خطاء**) [1].

ولم يكن علماء السنة ورواة الحديث بمنأى عن هذا الأمر فالبعض منهم وقع بالخطأ والزلل ووصف بسبب ذلك بالوهم , وكان من أهم اهتمام أهل الحديث تتبع تلك الأخطاء والأوهام والوقوف على علل الحديث وأوهام رواته .

وبادئ ذي بدء لا بد من تعريف الوهم في اللغة والاصطلاح .

أولاً في اللغة :

الوهم في اللغة له أكثر من معنى فمن تتبع معاجم اللغة العربية [2] يـــجد أن الفـــعل { وهم } يوزن على بابين (وَعَد , و وَجِل أو غَلِط) ولكل باب معنى مستقل :

فالأول : من باب وعد أي (وَهْمَ بِهِ وَهْماً) وهو : سبق القلب إليه مع إرادة غيره , وقـــالوا : الوَهْم : من خَطَرَاتِ القَلْبِ أو مَرْجوحُ طَرَفَيِ المُتَرَدَّدِ فيه , جمعه : أوهامٌ .

الثاني : من باب وجل أي (وَهِمَ يَهِمُ وَهَماً) وهو كـ غَلِطَ يَغلَطُ غَلَطاً في الوزن والمعنى.

---

[1] هذا الحديث أخرجه الترمذي عن أنس τ : أن النبي ρ قال : **كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون** . قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث علي بن مسعدة عن قتادة.
أخرجه ابن ماجة والدارمي , والحاكم , وهو حديث غريب تفرد به علي بن مسعدة الباهلي أبو حبيب البصري قال عنه ابن حجر صدوق له أوهام , وقال عنه الذهبي في التلخيص عقب ذكر الحديث : علي بن مسعدة فيه لين .

[2] المصباح المنير (2 / 674) مختار الصحاح (740) لســـان العرب (12/ 643) القاموس المحيط (1507) .

وذكر ابن الأثير في النهاية المعنى الأول والثاني فقال : وَوَهَم إِلَى الشَّيء بالفَتْح يَهِم وَهْما إذَا ذَهَب وَهْمه إليه , وَوَهِم يَوْهَم وَهَماً بالتَّحريك إذا غَلِطَ , ومن الأَوَّل حديث ابن عباس τ : **أنَّه وَهَم في تَزْوِيج مَيْمونَة وهو محرم** [3] , أي ذَهَب وَهْمه إليه , ومن الثاني : الحديث : **أنَّه سَجَد لِلْوَهَم وَهُو جالس** , أي لِلْغَلَط , وفيه قيل له : **كأنَّك وَهِمْتَ ؟ قال : وكَيْف لا إيْهِم** , هَذا على لُغَة بَعْضهم , الأَصْلى : أُوهِم بالفَتح والواو فكَسر الهَمْزَة لأن قَوماً من العَرب يَكْسِرون المُسْتَقْبَل فَعِلَ فَيقولُون : إعْلَم ونِعْلَم وتِعْلَم فلمَّا كَسَر الهَمْزة [أُوهِم] انْقَلَبت الواُو ياء [4] ا.هـ [5] , من خلال ما تقدم يتبين أن هناك فرق بين الَوْهم والَوَهم في الاستعمال وفي المعنى من حيث اللغة , فالوهْم : هو ما سبق إليه الذهن مع إرادة غيره , كمن يناديك بأحمد مثلاً وهو يعلم أن اسمك محمد ولكن ذهب ذهنه إلى غير اسمك , أما الَوَهم : فهو الغلط ومجانبة الصواب مع إرادته ذلك الخطأ لاعتقاده أنه الصواب , كمن ناداك بغير اسمك ظناً منه أنه الصواب , وهذا المعنى هو ما عليه عبارات المحدثين , إذ ليس من المعقول أن يكون أوهام الراوي من المعنى الأول .

---

[3] هذا الحديث أخرجه البخاري في أبواب الإحصار باب تزويج المحرم (2 / 652 رقم 1740) بدون لفظ وهم , وأخرجه أبو داود بها في كتاب المناسك باب المحرم يزوج (1 / 571 رقم 1845) .

[4] (5 / 525) .

[5] الشطر الأول من الحديث (**أنَّه سَجَد لِلْوَهَم وَهُو جالس**) لم أقف عليه , ولكن الشطر الثاني (**وكيف لا إيهم**) أخرجه البزار في مسنده بسند ضعيف عن عبد الله قال : قال رسول الله ρ : **ما لي لا إيهم ورُفْغ أحدكم بين أنملته وظفره** , قال البزار : وهذا الحديث لا نعلم أحدا أسنده عن عبد الله إلا الضحاك وغير الضحاك يرويه عن إسماعيل عن قيس عن النبي ρ مرسلاً (5 / 280 رقم 1895), قال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (1 / 296 رقم 1227): رواه البزار وفيه الضحاك بن زيد قال ابن حبان : لا يحل الاحتجاج به

ثانياً في الاصطلاح :

يعتبر علماء الجرح والتعديل أن الخطأ الذي يصدر عن الإنسان إما أن يكون عن تعمد أو عن غير تعمد .

فالنوع الأول : _وهو الخطأ المتعمد_ يسمى صاحبه عند علماء الحديث متهم بالكذب أو متهم بالوضع وهذا حديثه شديد الضعف لا يتابع , أو يعد عندهم كذّاباً أو وضّاعاً وهذا حديثه موضوع .

والنوع الثاني : وهو الخطأ عن غير عمد وهو ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما كان خطؤه فاحشاً , واختلافه كبيراً , وبعده عن الصحة شاسعاً , وانحرافه عن خط الصواب فادحاً غير محتمل , فهذا الخطأ أوجب العلماء أن يتركوا حديث من كثر ذلك في روايته .

القسم الثاني : لم يفحش خطؤه كثيراً , ولكن أغلاطه كثرت حتى ابتعد عن سبيل الاحتجاج به , فكثرة هذا النوع من الأخطاء تجعل الراوي من الضعفاء .

القسم الثالث :ما كان خطؤه محتملاً وصغيراً , وظناً مجانباً للصواب , وهذا هو الوهم الذي يعنيه الأئمة , فالوهم في الحقيقة : هو خطأ محتمل وصغير وغير جلل , لا يفطن عليه إلا من له باع في هذه الحرفة , وإن أردت فقل : الوهم هو الخطأ القريب , والخطأ إذا أطلق يراد به الخطأ البعيد بقسميه , ومن هذا التقسيم ترى أن ما بين الخطأ والوهم عموم وخصوص فكل وهم يعد خطأً , وليس كل خطأ يعتبره المحدثون وهماً, وهذا على سبيل الاصطلاح .

أما اختلاف المحدثين في عباراتهم عندما يصفون أحداً من الرواة بهذا الأمر كراوٍ وصفه بعضهم بأنه يهم والآخر يقول يخطئ فهذا الاختلاف يرجع إلى تفاوت في تقدير نسبة وحجم الخطأ عند الراوي , فمن رأى أن نسبة الخطأ تجاوزت حد الاحتمال والقبول اعتبره خطأً , ومن رأى أنه خطأ محتمل ومقبول وقريب اعتبرهوهماً .

الفرق بين الوهم والخطأ

ذكرت فيما سبق أن السلف الذين كتبوا في علم السنة لم يتكلموا عن الوهم , ولذلك لم يذكروا الفرق ما بين الوهم والخطأ أو العلة , أما الباحثون اليوم فهم على مذهبين :

المذهب الأول : أن الوهم والخطأ شيء واحد .

ويشهد لهم أن المحدثين يستوي عندهم استعمال ألفاظ الوهم والخطأ .

المذهب الثاني : أن هناك تفصيلاً :

أولاً : يستوي الوصف بالوهم والخطأ عند كثير من المحدثين إذا وصفوا قولاً فيه وهم أو فعلاً فيه وهم فيقولون فلان بن فلان : أخطأ من عــده من الصحابة , كما يقولون : ومن عده من الصحابة فقد وهم , وفلان بن فلان : أخطأ من زعم أن البخاري أخرج له , كما يقولون ومن زعم أن البخاري أخرج له فقد وهم كما مر وهذا في وصف الأفعال والأقوال .

ثانياً : أما إذا وصفوا راوياً من حيث التعديل والتجريح فيضبطون عباراتهم ويدققونها فصاحب الأوهام عندهم أعلى درجة ممن يوصف بالخطأ , والوهم خطأ قريب محتمل أما الخطأ فهو بعيد جلل , وعلى ذلك ترى أن ما بين الخطأ والوهم عموم وخصوص فكل وهم يعد خطأً , وليس كل خطأ يعتبره المحدثون وهماً , كما بينا ذلك سابقاً .

ويشهد لهم أن ابن حجر في التقريب قال عن يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأُيلي : ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً وفي غير الزهري خطأ [6], انظر إلى هذا الفرق الواضح في الاستعمال ولو أنه أراد بهما معنى واحداً لقال مثلاً : ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً وفي غير الزهري أكثر أو في غيره كثيراً أو قال مثلاً : ثقة له أوهام لكنها في الزهري قليلة , ولدى دراسة الراوي تبين أن عنده أحاديث عن الزهري وهم فيها , أما في غيره فكان يخلط بين الأحاديث فيكون في الحديث الواحد أوله عن سعيد وبعضه عن الزهري فيشتبه عليه قاله الإمام أحمد [7] , فانظر إلى الفرق بين الوهم والخطأ , ولم يجمع ابن حجر بين الوهم والخطأ في التقريب سوى في ثلاثة مواضع , والله تعالى أعلم .

الفرق بين الوهم والعلل

لا بد من الوقوف على تعريف العلة بعد أن سبق تعريف الوهم لنقف على الفرق بينهما :

تعريف العلل : قال في المنهل الراوي : الحديث المعلل : هو ما فيه سبب قادح غامض مع أن ظاهره السلامة منه ويتمكن منه أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب ويتطرق ذلك إلى الإسناد الجامع لشروط الصحة ظاهراً , ويدرك ذلك بتفرد الراوي وبمخالفة غيره وبما ينبه على وهم بإرسال أو وقف أو إدراج حديث في حديث أو غير ذلك مما يغلب على ظنه

---

[6] تقريب التهذيب (614 رقم 7919) .

[7] تهذيب الكمال (23 / 555 رقم 7188) .

فيحكم بعدم صحته أو يتردد فيتوقف , وطريق معرفته جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته وضبطهم وإتقانهم[8] ا.هـ.

إذن الحديث المعلل هو ما اجتمع فيه ركنا العلة (قادح , خفي) وما كان في الثقــات فقط ؛ لأنَّ الحديث الضعيف خطؤه بيّن يتصدى له الناقد، وفق قواعد معلومة، أما أحاديث الثقات فهي موضوع علم العلل بمعناه الدقيق ، ولا يتصدى لها إلا جهابذة النقاد .

فعلم العلل يبحث عن أوهام الرواة الثقات ، ويعمل على تمحيص أحاديثهم وتمييزها ، وكشف ما يعتريها من خطأ ، إذ ليس يسلم من الخطأ أحد , وليس كل الأحاديث ظاهرها السلامة ، وليست كل علة خفية ، فمن الأحاديث علتها ظاهرة جلية ، وهذه الأوصاف بالحديث الضعيف ألصق ، وليست من علم العلل ، ومع ذلك وجدنا بعض العلماء قد أطلق العلة على الخفي منها والجلي ، واستعمال اللفظ بمعناه العام من باب التوسع .

من خلال ما ذكرته يتضح الفرق بين العلة والوهم :

فالعلة إذن : هي خطأ خفي وقادح يضعف الحديث لأجله أو يتوقف فيه كما مر , أما الوهم : فتارة يكون قادحاً يضعف الحديث لأجله , وتارة لا يكون سبباً في تـضعيف الحـديث ,وتارة يكون ظاهراً واضحاً , وتارة يكون خفياً لا يعرفه إلا جهابذة الفن في الحفظ والإتقان , فالوهم أعم من العلة , فإذا كان خفياً وقادحاً فهو علة والله تعالى أعلم .

أنـــــــــــواع الـوهـــــــــــم

للوهم خمسة أنواع :

---

[8] (الحديث المعلل 52) .

وهم في الراوي , وهم في الإسناد , وهم في المتن , وهم في الحكم , وهم في النقل .

وهذا التقسيم لم أره عند أحد , وقد اعتمدت في هذا التقسيم على استقراء كلامهم واستقراء أماكن الوهم التي وقع فيها بعض الرواة التي نبه عليها بعض المحدثين , وقد وجدتها محصورة فيما ذكرت , مع العلم أن بعض المحدثين أطلق أنواعاً للوهم في بعض الأماكن ولم يستوعبها , مثال ذلك :

قال الحاكم عن العلاء بن المسيب : له أوهام في المتن والإسناد[9] وهذه العبارة مستخدمة في كتب العلل كثيراً , وهذين النوعين من أنواع الوهم .

ومن ذلك أيضاً أن ابن حبان نوه على أحد الرواة بأن وهمه في قلب الأسانيد وهذا فرع من فروع وهم الإسناد , هذا ما وجدته من استقراء كلامهم , وسأبين إن شاء الله كل نوع من هذه الأنواع مع ما يقع تحته من أقسام موضطً موجزاً ومختصراً اختصاراً شديداً , فهي عندي قد تجاوز تفصيلها أربعون صفحة .

النوع الأول : الوهم في الراوي : يقع الوهم من الرواة في الراوي على أشكال عدة :

الأول : الوهم في اسمه ويكون إما بزيادة حرف أو بنقصه كبشير و بشر وكسبيع وسبيعة.

وإما بتشديد حرف من اسمه أو تخفيفه , وإما بإعجام الحرف أو إهماله , مثال ذلك : بسر بن محجن الديلي قال ابن حبان : ومن قال بشر فقد وهم [10] , وإما بتقديم حرف من اسمه أو تأخيره , وإما بإبدال حرف مكان حرف من اسمه , وإما بإبدال حرف مكان

---

[9] تهذيب التهذيب (8 \ 171 رقم 349) .

[10] الثقات لابن حبان (4\79 رقم 1909) .

حرف من اسم أبيه مثال ذلك : مالك بن أخيمر اليمامي قال ابن حبان : ومن قال مالك بن أخامر فقد وهم[11], ومثل ذلك سليمان بن عتيق قال ابن حجر : ومن قال فيه ابن عتيك فقد وهم [12] والأنواع كثيرة .

الثاني : الوهم في جنس الراوي : وبيان ذلك أن يظن المحدث أن هذا الراوي هو أنثى وهو ذكر أو العكس مثال ذلك : دفرة بنت غالب الراسبية قال ابن حجر : ووهم من جعلها رجلاً [13] .

الثالث : وهم الخلط (المتفق والمتشابه) وبيان ذلك : أن يتفق اسم الراوي واسم أبيه مع راو آخر في اسمه واسم أبيه ويختلفا في اسم الجد أو في اللقب أو الكنية أو البلد فيُظَنّ أنهما واحد ومن أمثلة ذلك : حماد بن حميد العسقلاني وحماد بن حميد الخراساني قال ابن حجر : وهم من خلطهما [14] .

الرابع : وهم التفرقة : وهو عكس الذي قبله , وبيان ذلك : أن يكون للراوي كنيتان أو لقبان أو تارة ينسب إلى أبيه وتارة ينسب إلى جده أو تارة يضاف لاسمه أو لاسم أبيهأل التعريف مثلاً وتارة تحذف فيُظَن أنه اثنان ومن أمثلة ذلك : عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي , وعبد الله بن حسن قال ابن حجر بعد ذكر الأخير : وهم صاحب الكمال في إفراده , هو الذي قبله [15] .

---

[11] الكتاب نفسه (3\379 رقم 1245) .
[12] تقريب التهذيب (253 رقم 2593) .
[13] تقريب التهذيب (746 رقم 8580) .
[14] الكتاب نفسه (178 رقم 1475) .
[15] الكتاب نفسه (300 رقم 3274) .

الخامس : وهم القلب (المقلوب) وهو أن يهم المحدث فيجعل اسم الراوي مكان اسم أبيه , ويجعل اسم أبيه مكان اسمه ومن أمثلة ذلك : غضيف بن الحارث اليماني قال ابن حبان : ومن قال إنه الحارث بن غضيف فقد وهم [16] .

السادس : وهم الكنية وبيان ذلك أن يشتهر الراوي بكنيته ويتوهم في اسمه ومن مثال ذلك : أبو المليح اسمه : عامر بن أسانة بن عمير , قال ابن حبان : ومن زعم أن اسمه زياد أو زيد بن أسامة فقد وهم [17] .

السابع : وهم الرتبة أو الطبقة : بيان ذلك أن يُظَنّ الراوي أنه صحابي أو تابعي أو تابع التابعي وليس هو كذلك وأكثر ما يكون في هذا النوع ذكر الراوي في الصحابة وليس منهم ومن أمثلة ذلك : حُبَيش بن شريح الحبشي قال ابن حجر : ووهم من ذكره في الصحابة [18].

الثامن : الوهم في نسب الراوي , بيان ذلك أن ينسب الراوي إلى صحابي وليس ذلك الصحابي من أجداد الراوي ومن مثال ذلك : أحمد بن سمرة أبو سمرة قال أبو حاتم ابن حبان : هو من ولد سمرة بن جندب وقال الدارقطني : وهم أبو حاتم في نسبه إلى سمرة إنما هو أحمد بن سلمة بن خالد بن جابر بن سمرة الرأي [19] .

النوع الثاني الوهم في الإسناد

يقع الوهم من الرواة في الإسناد على أشكال عدة وكثيرة منها :

---

[16] الثقات لابن حبان (3\326 رقم 1068) .
[17] الثقات لابن حبان (5\190 رقم 4500) .
[18] تقريب التهذيب (152 رقم 1116) .
[19] الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (1\72 رقم 186) .

الزِّيَادَة فِي الْأَسَانِيد , النقص من الْأَسَانِيد , رفع ما ليس مرفوعاً , وقف المرفوع , اتصال السند وهو منقطع أو العكس , وهم في اللقاء والسماع , نسبة الأحاديث إلى غير رواتها , وصل المنقطع أو المرسل , السند المقلوب .

بعض الأمثلة للإيضاح :

- قال ابن عدي [20]: حدثنا يحيى بن محمد بن أبي الصفيراء ثنا إبراهيم بن سعيد ثنا عفان ثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس τ قال : قال رسول الله ρ : **أعطي يوسف وأمه شطر الحسن** [21], يعني سارة وهذا الحديث ما أعلم رفعه أحد غير عفان وغيره أوقفه عن حماد بن سلمة .

- سئل الدارقطني عن حديث ابن سيرين عن أبي هريرة τ قال رسول الله ρ : **لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة عيسى ابن مريم ورجل من بني إسرائيل** ... الحديث ؟ [22] فقال اختلف في رفعه : رواه جرير بن حازم وعمران بن خالد عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً , ورواه أيوب ويونس بن عبيد عن ابن سيرين موقوفاً , ورفعه صحيح وكان ابن عون ربما وقف المرفوع [23] .

---

[20] الكامل في الضعفاء (384/5 رقم1550).

[21] هذا الحديث أخرجه مسلم بدون (وأمه) كتاب الإيمان باب الإسراء (1 /145 رقم 162) وأخرجه الحاكم بتمامه كتاب المتقدمين من الأنبياء , ذكر يوسف عليه السلام (2 / 622 رقم 4082) وقال الذهبي في التلخيص : على شرط مسلم , وسيأتي في الفصل الرابع دراسة الوهم في هذا الحديث لأن الذي وهم فيه هو عفان { ثقة ربما وهم } .

[22] هذا الحديث جزء من حديث طويل أخرجه البخاري كتاب الأنبياء , واذكر في الكتاب مريم (3 / 1268 رقم 3253) , ومسلم في كتاب البر والصلة باب تقديم بر الوالدين (4 / 1976 رقم 2550).

[23] العلل للدارقطني (10 / 14 رقم 182) .

النوع الثالث الوهم في المتن : يقع الوهم في المتن في أشكال عدة نذكر بعضها للإيضاح على سبيل المثال وليس الحصر : زيادة كلمة في المتن , زيادة جملة في المتن , وهم في العدد , وهم في التاريخ , المتن المقلوب , نقص من المتن , وهذه بعض الأمثلة للإيضاح :

- أخرج أبو داود فقال : حدثنا عباس بن عبد العظيم ثنا عبيد الله بن موســـى ثنا يوسف بن صـــــهيب عن عبد الله بن بريدة عن أبيه τ : **أن امرأة حذفت امرأة** [24] **فأسقطت فرفع ذلك إلى رسول الله ρ فجعل في ولدها خمسمائة شاة ونهى يومئذ عن الحذف** , قال أبو داود كذا الحديث " خمسمائة شاة " والصواب مائة شاة , قال أبو داود هكذا قال عباس وهو وهم[25] .

- قال ابن حجر : حديث **من قتل قتيلاً فله سلبه** متفق عليه [26]من حديث أبي قتادة τ وفي مسند أحمد عن سمرة بن جندب τ مثله كالذي هنا سواء وسنده لا بأس به ووقع في كتب بعض أصحابنا أن النبي ρ قال ذلك يوم بدر وهو وهم وإنما قاله يوم حنين وهو صريح عند مسلم [27] .

---

[24] قال في عون المعبود : رمتها وفي بعض النسخ خذفت بالخاء المعجمة قال في المجمع الخذف هو رميك حصاة أو نواة تأخذها بين سبابتيك وترمي بها (كتاب الحدود باب دية الجنين12 / 207 رقم 4578) .

[25] كتاب الديات باب دية الجنين (2 / 602 رقم 4578) .

[26] عند البخاري في كتاب فرض الخمس , بَابُ مَنْ لَمْ يُخَمِّسِ الأَسْلاَبَ، وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلَبُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَمِّسَ، وَحُكْمِ الإِمَامِ فِيهِ (4\ 92 رقم 3142) , وعند مسلم في كتاب الجهاد , بَابُ اسْتِحْقَاقِ الْقَاتِلِ سَلَبَ الْقَتِيلِ (3 \ 1370 رقم 1751) .

[27] تلخيص الحبير (3 / 105 رقم 1401) .

النوع الرابع الوهم في الحكم : يقع الوهم في الحكم إما في التجريح والتعديل أو في التصحيح والتضعيف أو غير ذلك ومظانه في الحكم على الراوي أو على جملة من الرواة أو سند أو على تصحيح أو تضعيف حديث وسأذكر أنواعاً وأمثلة للإيضاح , من ذلك : الوهم في تجريح أو تعديل الراوي , الوهم في تجريح جملة من الرواة , الوهم في تضعيف إسناد أو تصحيحه , الوهم في تصحيح حديث أو تضعيفه وإليك بعض الأمثلة :

- قال ابن حجر : أبان بن صالح بن عمير بن عبيد القرشي مولاهم وثقه الأئمة ووهم ابن حزم فجهله وابن عبد البر فضعفه [28] .

- قال ابن حبان : قد وهم من أطلق الضعف على العواصم كلهم حيث قال : ما في الدنيا عاصم إلا وهو ضعيف من غير دلالة ثبتت على صحة ما قاله [29] .

وهذا النوع كثير في علم الحديث فكم حديث يصححه محدث ويرده آخر بعلة خفية .

النوع الخامس الوهم في النقل : يقع هذا النوع من الوهم عند الكثيرين وخاصة من كتب منهم في هذا الفن , حيث ينقلون من كتب أخرى فيقعون في الوهم , وسأذكر بعض الأمثلة ليتضح هذا النوع الأخير من أنواع الوهم :

قال ابن حجر في تقريب التهذيب :

- وهم من زعم أن النسائي روى لخديج والد رافع [30].
- ووهم من زعم أن هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد استشهد بأجنادين [31] .

---

[28] تقريب التهذيب (87 رقم 137) .
[29] الثقات (5 / 240 رقم 4663) .
[30] تقريب التهذيب 192 رقم 1706) .
[31] تقريب التهذيب (572 رقم 7290) .

- وصهيب مولى العتواريين تـــفرد نعيم المجمر بالرواية عنه ووهم من قال غير ذلك[32]

- ووهم صاحب الكمال في زعم أن ابن ماجة روى عن عباس بن الفضل بن زكريا الهروي فإنه ولد بعد موت ابن ماجة [33].

الـحكم عـلى مـن وصف بـالـوهم

لقد تبين من استقراء كتاب التقريب أن الذين وصفوا بالوهم صنــفان من الرواة : ثقة وصدوق , ولم يصف ابن حجر أحد من الضعفاء بالوهم , وهذا بديهي لأن الضعيف إن كان ضعفه بسبب ضعف تقواه فلا وقوف على إتقانه أو وهمه وخطئه لأنه يرد لضعف تقواه , وإن كان ضعفه بسبب فحش خطئه أو غلب عليه الوهم فذلك سبب كاف في عدم الاحتجاج به .

ولقد تعددت ألفاظ ابن حجر في وصف الرواة بالوهم , ولكنها تتمحور في ثلاثة أقسام :

القسم الأول : الوهم القليل , فيقول ابن حجر على سبيل المثال : ربما وهم , يهم قليلاً , وهم في حديث , يهم في حديث فلان دون غيره , يهم بأخرة , وهذا القسم للثقة والصدوق على حد سواء .

القسم الثاني : الوهم المتوسط , فيقول : له أوهام , يهم , وهذا أيضاً يستوي فيه الثقة والصدوق من حيث الوصف بالوهم .

---

[32] تقريب التهذيب (278 رقم 2958) .

[33] (294 رقم 3184) .

القسم الثالث : الوهم الكثير , فيقول : يهم كثيراً , له أوهام كثيرة , وهذا القسم يخص الصدوق دون الثقة , وعلة ذلك واضحة , فالثقة إذا كثرت أوهامه انحط من رتبته إلى رتبة الصدوق .

بعد ذلك يتبين أن الذين وصفوا بالوهم على خمسة أقسام , كل قسم منهم يندرج تحت باب مستقل على هذا النحو : من قل وهمه من الثقات , من توسط وهمه من الثقات , من قل وهمه من الصدوقين , من توسط وهمه من الصدوقين , من كثر وهمه من الصدوقين .

أحكام الوهم والواهمين

أولـــــــاً : انفراد الراوي .

ليس انفراد الراوي الثقة يعتبر وهماً أو خطأً أو ترد روايته لذلك , بل تفرد الثقة المتقن يعد صحيحاً غريباً , اللــهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك , أما انفراد الصدوق أو ما دونه فلا يؤخذ به .

وهذا ما قرره الذهبي في الميزان فقال متسائلاً : ومن هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه ، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له ، وأكمل لرتبته ، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها ، فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله ρ الكبار والصغار ، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة ، فيقال له : هذا الحديث لا يتابع عليه ، وكذلك التابعون ، كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم , وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً [34] ا.هـ.

---

[34] (3 \ 140 رقم 5874) .

وقال في المنهل الراوي : ينقســـم الغريب إلى غريب صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح , وإلى غير الصحيح وهو الغالب على الغرائب , ولذلك جاء عن أحمد بن حنبل لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء [35] .

ثانيـــاً : عدم خلو أحد من الرواة من الوهم .

وهذا ما قرره المحدثون وهذا جملة من أقوالهم :

- قال الذهبي : ليس من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ , ومن هو الثقة الثبت الذي ما غلط [36] وذكر العقيلي مرة ثقة في الضعفاء وقال : في حديثه بعض الوهم , فرد عليه الذهبي وقال : هذه الكلمة صادقة الوقوع على مثل مالك وشعبة [37].

- وقال أبو حاتم البستي ابن حبان : والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم [38].

- وقال سفيان الثوري : ليس يكاد يفلت من الغلط أحد [39].

- وأكبر شاهد على ذلك يحيى بن سعيد القطان المحدث الحجة العظيم الشان قال عنه ابن مهدي : ما رأيت أحسن أخذاً للحديث ولا أحسن طلباً له من يحيى القطان .

وقال ابن المديني : لم يكن ممن طلب وعني بالحديث وأقام عليه ولم يزل فيه إلا ثلاثة منهم القطان , ما رأيت أعلم بالرجال منه وما رأيت أثبت منه , لا ترى عيناك مثله .

---

[35] (في باب الغريب ص 56) .
[36] (3 \ 140 رقم 5874) .
[37] الضعفاء الكبير (3 \ 17 رقم 973) ميزان الاعتدال (2 \ 635 رقم 5130) .
[38] (الثقات لابن حبان 7 / 97 رقم 9168) .
[39] الكفاية في علم الرواية (144) .

وقال إبراهيم بن محمد التيمي : ما رأيت أعلم بالرجال من يحيى القطان .

وقال أحمد : وما رأت عيناي مثله , ما رأيت في هذا الشأن مثل يحيى القطان كان إليه المنتهى في التثبت بالبصرة ولا والله ما أدركنا مثله , ما كان أضبطه وأشد ثقة كان محدثاً وأثنى عليه فأحسن الثناء .

بعد كل هذا الثناء الذي أجملته واختصرته من تهذيب التهذيب [40] يقول الإمام أحمد : ما رأيت أقل خطأً من يحيى ولقد أخطأ في أحاديث ثم قال : ومن يعرى من الخطأ والتصحيف .

ثالثاً : أقوال العلماء في الحكم على الرجال الذين وصفوا بالوهم :

 قال أبو حاتم البستي ابن حبان : والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم , وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحت عدالته بأوهام يهم في روايته .

قال أبو حاتم : ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهرى وابن جريج والثوري وشعبة لأنهم أهل حفظ وإتقان وكانوا يحدثون من حفظهم ولم يكونوا معصومين حتى لا يهموا في الروايات , بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروى الثبت من الروايات , وترك ما صح أنه وهم فيها ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه فان كان كذلك استحق الترك حينئذ[41] .

 وقال ابن أبي حاتم يشرح مراتب الرواة : ومنهم الصدوق في روايته الورع في دينه الثبت الذي يهم أحياناً , وقد قبله الجهابذة النقاد فهذا يحتج بحديثه , ومنهم الصدوق الورع

---

[40] (11 / 191 رقم 359) .

[41] الثقات لابن حبان(7 / 97 رقم 9168) .

المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط فهذا يكتب من حديثه في الترغيب والترهيب والزهد والآداب , ولا يحتج بحديثه في الحــلال والحرام [42].

 وقال الذهبي : ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه ، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يـــعرف أن غيرهم أرجــح مــنهم وأوثق إذا عارضـهم أو خــالفهم [43'44] .

 قال ابن حبان في أحد الرواة : ربما أخطأ لم يكثر خطؤه حتى يعدل به عن سنن العدول , ولكنه أتى منه بما لا ينفك منه البشر , وليس الشيء الذي عليه العالم مجبولون حتى لا ينفك منه أحد منهم بموجب من وجد ذلك فيه , ما لم يفحش ذلك منه , فإذا فحش استحق إلزاق الوهن به حينئذٍ [45] .

وقال في كثير من الرواة : كثير الوهم لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد , وقــال مرة : فحش خطؤه وكثر وهمه حتى سلك غير مسلك العدول في الروايات .

وقال : كثير الوهم فاحش الخطأ فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به.

وقال : كان كثير الخطأ فاحش الوهم يخالف الثقات في الروايات لا يجوز الاحتجاج به وقال عن أبي بكر بن عياش كان من الحفاظ المتــقنين وكان يــحيى القطان وعلى بن المديني يسيئان الرأي فيه , وذلك أنه لما كبر سنه ساء حفظه فكان يهم إذا روى والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر , فلو كثر خطؤه حتى كان الغالب على صوابه لا

---

[42] الجرح والتعديل (1 / 7) .
[43] ميزان الاعتدال (3 \ 140 رقم 5874) .
[44] الضعفاء الكبير (3 \ 17 رقم 973) ميزان الاعتدال (2 \ 635 رقم 5130) .
[45] الثقات لابن حبان (484/8 رقم 14564).

يستحق مجانبة رواياته , فأما عند الوهم يهم أو الخطأ يخطىء لا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته وصحة سماعه [46] .

 وقال عبد الرحمن بن المهدي : الناس ثلاثة : رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه , ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس , وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه[47] .

 وقال الذهبي في الميزان : إن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث[48] .

 وقال سفيان الثوري : إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط , وإن كان الغالب عليه الغلط ترك [49] .

 وقال الشافعي : ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم يقبـــل حديثه كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم تقبل شهادته [50] .

رابعاً : حكم الوهم عند الثقات من خلال ما تقدم :

- الوهم القليل عند الثقات : لا يضر ولا يقدح في عدالتهم ولا يؤثر في تفردهم فما من أحد إلا ووقع فيه كما مر .

---

[46] الثقات لابن حبان (7 / 669 رقم 12018) .
[47] الكامل في الضعفاء (1 / 13) .
[48] ميزان الاعتدال (2 \ 635 رقم 5130) .
[49] الكفاية في علم الرواية (144) .
[50] الكتاب نفسه.

- الوهم المتوسط عند الثقات : حاصل كلامهم في هذه المسألة أن الوهم عند الثقة لا يقدح في عدالة الراوي ولا يخرجه عن الاحتجاج به ولا يرد تفرده أيضاً , ولكنه يعتبر دون الثقات الذين لا يصدر منهم الوهم إلا قليلاً في المرتبة , وخصوصاً عند مخالفتهم للثقات , كما بينه الذهبي فيما سبق فقال : فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم .

خامساً حكم الوهم عند الصدوق :

حاصل كلامهم وكلام ابن أبي حاتم أنه جعل حديث الصدوق قسمين :

- القسم الأول : الصدوق الذي يهم أحياناً ، فهذا يحتج بحديثه .
- القسم الثاني : الصدوق الغالب عليه الوهم والخطأ فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب ، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام .

هذا ما وفقنا الله في هذا المقال في الوهم وأحكامه وهذا خلاصة ما ذكروه فإن أحسنت فالفضل لله وإن أخطأت فمن نفسي , هانا الله وإياكم إلى الصراط السوي إنه سميع قريب , والحمد لله رب العالمين .

الخاتـــــــــــــمة

هذه الصفحات القليلة هي معرفة عن الوهم وليست مستوعبة , وإن كل راوي وصف بالوهم يحتاج إلى دراسة خاصة به , يجمع الباحث أقوال العلماء ومن وصفه بالوهم والسبب في وصفه بالوهم والأحاديث التي وهم بها ثم يقارن وينظر هل من متابع أم لا , بعد ذلك كله يستطيع أن يتوصل إلى فهم حقيقة كل راوي .

والله أسأل أن يكون في هذا المقال منفعة للقارئ الكريم , وإني إن أصبت فبتوفيق الله وبفضل علماء الحديث, وإن أخطأت فمن نفسي .

المراجع

تقريب التهذيب , المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) ,الناشر: دار الرشيد – سوريا, الطبعة: الأولى، 1406 – 1986عدد الأجزاء: 1.

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير , المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ), الناشر: دار الكتب العلمية, الطبعة: الطبعة الأولى 1419هـ. 1989م. عدد الأجزاء: 4.

تهذيب التهذيب , المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ), الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند, الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ , عدد الأجزاء: 12.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال , المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: 742هـ) , الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت , الطبعة: الأولى، 1400 – 1980 , عدد الأجزاء: 35 .

الثقات , المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ), الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند , الطبعة: الأولى، 1393 هـ 1973عدد الأجزاء: 9.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه , صحيح البخاري, المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي , الناشر: دار طوق النجاة , الطبعة: الأولى، 1422هـ , عدد الأجزاء: 9.

الجرح والتعديل , المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ) , ةالناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية– الهند , دار إحياء التراث العربي – بيروت , الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م .

سنن ابن ماجه , المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: 273هـ) , الناشر: دار إحياء الكتب العربية, عدد الأجزاء: 2.

سنن أبي داود , المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ) , , الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت .

سنن الترمذي , المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ) .

الضعفاء الكبير , المؤلف : أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: 322هـ), الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت, الطبعة: الأولى، 1404هـ - 1984م , عدد الأجزاء: 4.

الضعفاء والمتروكون , المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ) ,الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت , الطبعة: الأولى، 1406 , عدد الأجزاء: 3 × 2.

عون المعبود في شرح سنن أبي داود , المؤلف: محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: 1329هـ), الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت , الطبعة: الثانية، 1415 هـ, عدد الأجزاء: 14.

الكامل في ضعفاء الرجال , المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: 365هـ) ,الناشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان , الطبعة: الأولى، 1418هـ1997م.

الكفاية في علم الرواية, المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ) , الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة , عدد الأجزاء: 1.

لسان العرب, المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (المتوفى: 711هـ) , الناشر: دار صادر بيروت, – 1414 هـ ,عدد الأجزاء: 15.

مختار الصحاح , المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي ,الناشر: المكتبة العصرية ، بيروت – صيدا , الطبعة: الخامسة، 1420هـ / 1999م.

المستدرك على الصحيحين , المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ), الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت , الطبعة: الأولى، 1411 1990, عدد الأجزاء: 4 .

مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار , المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ابن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: 292هـ), الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة , عدد الأجزاء: 18.

مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي) , المؤلف: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: 255هـ) دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية ,الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 2000 م , عدد الأجزاء: 4.

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم , المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ) , الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت, عدد الأجزاء: 5.

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير , المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو 770هـ) , الناشر: المكتبة العلمية – بيروت, عدد الأجزاء: 2 .

المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي , المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: 733هـ) , الناشر: دار الفكر – دمشق , الطبعة: الثانية، 1406 , عدد الأجزاء: 1.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال , المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ), الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان , الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963 م . عدد الأجزاء: 4.